مدير أمن محافظة تعز في حديث خاص لـ" الثورة" :

المحافظة تمر بظروف أمنية صعبة..وانتشار المسلحين يرجع إلى ضعف الإمكانيات المادية والقدرات التجهيزية

اعترف مدير أمن محافظة تعز العميد محمد صالح الشاعري أن محافظة تعز تمر بظروف أمنية صعبة للغاية بسبب الامكانيات المادية أو القدرة التجهيزية لقوات الأمن واستغلال العصابات المسلحة لهذه الظروف ليقوموا بممارسات خارج النظام والقوانين مما يزعزع الأمن والاستقرار والسكينة العامة في المحافظة.

وكشف العميد الشاعري بأن الذين كانوا مسئولين عن المسلحين في المحافظة خلال الأحداث التي شهدتها بلادنا منذ عام 2011م وحتى الآن استغنوا عنهم ولم يقدم لهم الدعم الذي كانوا يحصلون عليه فتشرد هؤلاء المسلحون وجاعوا بسبب انقطاع ذلك الدعم فذهبوا ليقطعوا ويمارسوا أعمالاً مخلة بالأمن وتثير الذعر في أوساط المواطنين، بالاضافة إلى أن بعض هؤلاء المشردين من المسلحين يتناولون الممنوعات كالمخدرات والحشيش والخمور ،، فسطوا على المحلات التجارية والمطاعم والحافلات ومحلات الذهب ونشلوا النساء، وتقطعوا القاطرات، لكن تم الحد منهم والآن يخرج المسافر من الحديدة إلى هنا بأمان لأول مرة بتعاون الكل نحن وأفراد القوات المسلحة والمواطنين والمشايخ والعقال،، وما يقلقنا الآن هو انتشار القادمين من القرن الأفريقي ،، دفعات من عشرين إلى أربعين شخصاً نراهم في الطرقات وسواحلنا كبيرة .

■ دعم الداخلية شبه منعدم ..وأقسام الشرطة تفتقر لأبسط الإمكانات

■ المحافظ يعالج الأفراد من حسابه الخاص ويدعم في إصلاح بعض سيارات الشرطة

تعز/ نزار الخالد

واعترف بأن العصابات المسلحة أكثر تجهيزا من قوات الأمن في المحافظة قائلا: أنا لدي كلاشنكوف ولدينا اثنتان دوشكا صناعة صينية أحدها معطلة ولا يوجد معدات ونفاجئ بأن المطلوبين معهم (آر بي جي) ولديهم المعدات والأسلحة الحديثة والمختلفة بينما لا نقدر نحن على توفيرها .

وأشار إلى أن السجن المركزي قدرته الاستيعابية 700 نزيل فقط والآن عدد الموجودين فيه ألف وأربعمائة بالإضافة إلى 200 مواطن إثيوبي .، وقال مدير أمن محافظة تعز، العميد محمد صالح الشاعري، إن بعض أقسام الشرطة في المدينة عبارة عن بقالات وبدرومات، ونخجل أن نقول (هذا قسم شرطة).

وأكد الشاعري لدينا عشرة ملايين ريال ميزانية تشغيلية بالشهر توزع على الأقسام وإدارة المرور والنجدة والإصدار الآلي والجوازات والأحوال المدنية وغيرها, عشرة ملايين تأتي من وزارة الداخلية موزعة على هذه الأبواب بحيث لا يمكن التعديل على أي باب , فلو قمت بتوزيع عشرة ملايين على عدد سكان محافظة تعز كم سيكون نصيب المواطن؟ أيضاً حتى لو قسمتها على عِدد أفراد الأمن عندنا سيكون الناتج ثمانية وستين ريالاً للفرد الواحد.

وقال "كانوا فقط يأخذون بدروم ويقولون هذا قسم وأنت روح دبر نفسك ..من أجل يطلبوا الله ..هذا الموجود ولا نتجنى على أحد لدينا قسم صيانة غرفة واحدة وقسم الشهيد الثلايا بدروم تحت الأرض" .

وأضاف : وزارة الداخلية لاتقدم شيئاً يذكر في تحسين البنية التحتية لأقسام الشرطة التي أصبحت لا تقدم شيئا كأنها – لوكندات – وبقالات لا يوجد فيها مقومات العمل الأمني لدرجة أنك تجد داخل القسم اثنين من الأفراد معهما أسلحة والبقية معهم عصا .

مؤكدا أن الميزانية ليست موزعة بالشكل الصحيح، يجب ألا توزع بحسب الأهواء بمعنى إذا كنتِ مديراً لك وجاهة يعطوك زيادة في الميزانية لكن إذا لم تكن محسوباً على جهة.

وأشاد الشاعري بشوقي هائل محافظ المحافظة رئيس اللجنة الأمنية مؤكداً أنه لولا دعمه لما تمكنوا عمل شيء ,كون هذه الدوريات بتسهيل من المحافظ والمجلس المحلي وهم الذين يسخرون الدعم لنا وللوحدات العسكرية , وخصصوا لنا أكثر من مليوني ريال باستلام لجنة أمنية برئاسة نائب مدير الأمن يتم توزيعها على الأفراد أثناء المناوبات الليلية خمسمائة ريال للفرد وعشرون لتر بنزين للطقم ,لأن هناك طقمين من إدارة الأمن وطقمين من الأمن المركزي وطقماً واحداً من النجدة وفي كل طقم عشرة أفراد، كل هؤلاء بدعم من المحافظة ولولا دعم المجلس المحلي والمحافظ لما استطعنا العمل وهم بصراحة متعاونون معنا بإصلاح بعض الأطقم المعطلة، وأيضاً في علاج أفراد الأمن، أي فرد يصاب أو أي شيء يتم معالجته في مستشفى اليمن الدولي على حساب المحافظ , وزارة الداخلية لا تقدم لنا حتى حبة (براميل) ..في الموضوع ولا ندري هل للوزارة بند مخصصات لعلاج منتسيبها الذين يقدمون أرواحهم رخيصة من أجل الأمن والاستقرار والسكينة العامة، أما أنها أوكلت هذا الأمر على المحافظة؟!

أسر تفقد أبناءها في ظل عجز رسمي لمعالجة الظاهرة:

ضحايا راجع الطلقات النارية يُقتلون بدون ذنب!!

معاذ القرشي

حصرياً لدى اليمنيين عندما يفرحون يُرسلون الأحزان إلى بيوت بني جلدتهم، ويسلبون منهم الفرحة في لحظة غباء إنساني نادر يختبئ خلف تقاليد بالية تُعبّر عن الفرح بأدوات الموت .. إنهم ضحايا الطلقات النارية الراجعة التي تأتي مرافقة للأعراس والذين يتزايدون في كل يوم وتسجل أقسام الطوارئ في المستشفيات على مستوى الجمهورية الكثير من هذه الحالات، ومع كثرة الضحايا الذين يسقطون يظل السلوك الخاطئ يمارس، والدولة لم تحرك ساكنا، لدرء خطر الطلقات النارية -الذي يحصد ضرره ويدفع ثمنه- أسر تفقد عائلها الوحيد ويتحطم درب مستقبلها بسبب فقده وتتوه في زحمة متطلبات الحياة بدون سند ولا مُعين.

ويُقصد بالطلقة الراجعة –هو الراجع من المقذوف الناري من معبر أو بقية المعدن الذي يحتوي على البارود بعد انفجاره-.

الجاني تقاليد سلبية!!

من أمانة العاصمة واحداً من ضحايا الطلقات الراجعة يعمل في إحدى الشركات العاملة في القطاع الخاص رأينا ألا نذكر الاسم حتى لا نؤثر على سير إجراءات التحقيق، سقط ضحية دون ذنب ارتكبه، لقد كان يؤدي عمله المعتاد، وفي لحظة ما حوّلها عدم الوعي بحرمة دماء الآخرين إلى لحظة قتل قطفت فيه وردة في وقت تفتحها والضحية قتيل وأسرة فقدت عائلها الوحيد. والقضية تسجل ضد مجهول، وليس بالمجهول، فمن يقترف هذا الفعل للأسف مجتمع مصر إصرارا عنيداً على أن يعبّر عن فرحه بتحويل لحظات الفرح إلى لحظات أحزان، مصر على إرسال العويل والمآتم إلى البيوت بدون إحساس بالضحايا، وبأَسَر تفقد عائلها.

طه عارف طه الأديمي –طفل في الثانية عشرة من العمر- كعادته ذهب إلى مسجد القرية في إحدى قرى محافظة تعز لرفع أذان صلاة العصر لذلك اليوم، أذن للصلاة وانتظر قدوم المصلين كما يفعل دوماً، لكن ظاهرة إطلاق الرصاص في الأعراس منعته أن يصلي ذلك الفرض بمعيّة أهل القرية كما يفعل دوماً.

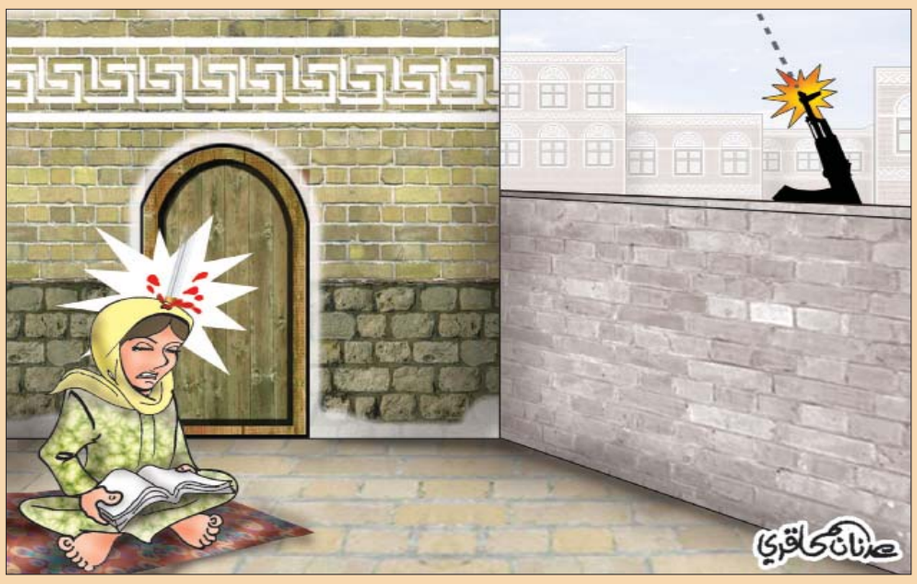

سقط الطفل على الأرض ومن رآه من المصلين ملقياً والدماء تسيل من رأسه، ظن أن الطفل طه أغمي عليه، وأصاب رأسه على رصيف المسجد، لم يفكرون في بداية الأمر أن الإصابة ربما تكون بسبب طلقة طائشة فقد تم إسعاف الطفل إلى المستشفى لكنه فارق الحياة في الطريق وصل إلى المستشفى جثة هامدة وأعاد أقرباؤه جثته إلى القرية دون أن يعلم أحد أن الطفل ضحية طلقة نارية طائشة، وبحسب التلقائية المعهودة والتسليم بالقدر تم دفن جثة الطفل من قبل أقاربه، الجميع لم يضع أي احتمالات ربما تكون سبباً في وفاته، لكن واحداً فقط من أهل الطفل استبعد وفاته بسبب سقوط بسيط في الجامع، وفي نفس الوقت تساءل هل هناك عرس في القرية أو في القرى المجاورة، ولما كانت الإجابة بنعم، هناك عرس في إحدى القرى المجاورة، تيقن أن الوفاة كانت بسبب واحدة من الطلقات الراجعة والتي للأسف نسميها طائشة والطائش هو ما لا يصيب الهدف، لكننا هنا نقصد بقايا الطلقات التي تقتل وتسقط الضحايا وتصنع الأحزان في البيوت.

نبش قبر طفل

وللتأكد من سبب موت الطفل بعد الشك الذي ساور البعض من أقربائه تم نبش القبر وإخراج جثة الطفل للتأكد من سبب وفاته وعند نبش القبر وسط معارضة البعض من أصحاب النوايا الحسنة من أقربائه ومن أهل القرية معللين أن كرامة الميت دفنه، لكن مع شك البعض في سبب الوفاة تم إخراج الجثة ونقلها إلى المستشفى ليتم فحص رأس الطفل، وتبين لهم حينها أن موت الطفل كان بسبب طلقة نارية دخلت في مؤخرة الرأس وسكنت فوق العين، كما قال الأخ فتحي عبدالرحمن، أحد أقربائه.

ليلة عرس خلف القضبان

ظلت جثة الطفل طه في ثلاجة المستشفى لمدة خمسة أيام، وفي هذه الأثناء تم القبض على صاحب العرس في قرية مجاورة في نفس يوم الوفاة، وتم إيداع العريس السجن وقضى ليلة عرسه في السجن «عريس مع وقف التنفيذ»، والسبب إطلاق الرصاص في الأعراس وبحجم الألم الذي اعتصر أسرة الضحية لفقد ابنهم كانوا كرماء وهم يعفون عن قتل ولدهم ويحتسبون جزاء عفوهم عند الله ويرفضون الدية، هذا الإيثار مع فداحة الفُقد درس لابد أن يكون قد استوعبه أناس لا يزالون يُطلقون الرصاص في الأعراس، وكأن الضحايا الذين يسقطون أمر خيالي لم تستوعبه عقولهم التي صادرها التباهي بالسلاح والتعبير عن الفرح بأدوات تصنع الأحزان!!

مقتل طه وغيره بهذه الطريقة لابد أن يكون درساً لمجتمع سلبه السلاح القدرة على التمييز بين ما يضره وما ينفعه.

رغم الضحايا

وهذه قصة أخرى عن واحدة من المصابات بسبب إطلاق الرصاص في الأعراس ونرمز لاسمها (س.م.ص) كان حظها أن تصاب لا أن تموت، فلقد أصيبت براجع لطلقة نارية في أسفل العمود الفقري وهي تقوم بتجهيز وجبة الغداء في مطبخ البيت، أي فرح هذا الذي يقض مضاجع الناس وهم آمنون في بيوتهم ويصنع المآسي ويترك آثار جريمته غير آسف لأوجاع الضحايا وأنينهم، إنها أنانية مفرطة تتوارى بأستار التقاليد التي يجب أن تكون من الماضي وأن نبني بينها وبين حياة الناس جدارا من الوعي والإدراك بحرمة دماء الآخرين، العالم المتحضر عندما يعبر عن فرحة يشعل الشموع ويضع أكاليل الزهور ونحن لانزال مصرين على التعبير عن الفرح بتوزيع كؤوس الأحزان إلى كل بيت بالغباء استحكم فينا فأصاب وأوجع ولا يزال رغم ارتفاع عدد الضحايا الذي تستقبله طوارئ المستشفيات في المدن والمديريات من الذين يقتلون أو يصابون بسبب الرصاص الذي يطلق في الأعراس وما يمثله من حزن للأسر بفقد أفرادها تظل الظاهرة موجودة بل في أحيان كثيرة تمارس أكثر من السابق.

وهنا يظل جزء من المجتمع يدفع ثمن تصرفات البعض الآخر المهووس بالسلاح وتظل النفس مليئة بالحسرة لفقد الضحايا.

وعندما نقول ضحايا راجع الطلقات لا نقصد فقط من ذكرناهم مع عميق حزننا عليهم وعزاؤنا لأسرهم وإن كان متأخراً ومع بقاء الظاهرة ووجودها وبقوة في المجتمع فإن طابور الضحايا بسببها سيظل طويلا وقابلاً للزيادة طالما والدولة ومؤسساتها الأمنية عاجزة على القضاء عليها وخلق وعي مجتمعي بخطرها وتنظيم مناسبات الأعراس وعندما نقول تنظيمها نقصد منع استخدام أدوات الموت للتعبير عن الأفراح ومثل هذا لا أظن أن مجتمعاً يتحلى بقليل من الوعي يرفضه، فما بالك بمجتمع مثل المجتمع اليمني وما يتصف به من وعي وتماسك وارتباط كبير، فقط نريد من الدولة أن تحسم خيارها في اقتلاع الكثير من الظواهر السيئة التي نشأت في المجتمع أثناء غياب هيبة الدولة ومنها إطلاق النار في الأعراس.

ويوضح الطب أن هناك مناطق في جسم الإنسان حساسة لا يوجد عليها ستار يحميها رغم أن راجع مقذوفات السلاح الناري تخترق حتى جمجمة الرأس لتصيب الدماغ أو شيئاً آخر من الرأس، لتكون خطورتها إذا لم يحدث الوفاة يؤدي إلى نصف حياة (إعاقة) ومثل ذلك إذا أصاب المقذوف الراجع الظهر في منطقة العمود الفقري.

وبحثاً عن رأي القانون في هذه الظاهرة وما إذا كان هناك نص قانوني بحرمة هذا الفعل.

قال المحامي: سلطان الملح: إنه في ما يتعلق بالطلقات الراجعة وما تحدثه في المجتمع، فهي تمثل أولاً إقلاقاً للأمن الاجتماعي، وثانياً يترتب على ارتكابها جوانب جنائية، ومن يقوم بهذا الفعل يعتبر مرتكباً لجريمة.

وعن القانون وما إذا كان يحوي نصاً قانونياً واضحاً لتجريم هذا الفعل قال المحامي الملح: للأسف الشديد فإن القانون لم يشر بشكل واضح لهذا النوع من الجرائم، وأطالب الشرع بأن يدخل نصاً واضحاً لمواد القانون لتجريم هذا الفعل بشكل أكثر وضوحاً!

لكن مثل هذا الفعل يندرج ضمن نصوص قانونية أخرى تعاقب على هذا الفعل.

الناشري: استئناف الأمانة إظهار الحكم التنفيذي

ناشدت رضية حسين علي الناشري رئيس محكمة استئناف الأمانة بإظهار الحكم التنفيذي الصادر عنها.. وقالت في مناشدتها: نود إحاطتكم بأن لنا قضية تنفيذية بمحكمة شرق الأمانة بيني وغرمائي وورثة علي محمد الناشري ومن إليه صدر فيها حكم، وفوجئت عند متابعتي لتنفيذ قضيتي إبلاغي بأن الحكم وملف القضية الأصل قد اختفى من أرشيف المحكمة وليس لهم علم أين ظل الملف الأصل.

وطالبت الناشري التوجيه في البحث عن مصيره واتخاذ الإجراءات بتنفيذ الحكم وفقاً لصورة الحكم المتوفرة إلا أن الإخوة في قلم التنفيذ أفادونا بأنه لا يمكن السير في التنفيذ إلا بملف القضية الأصل، وهذا ما جعلني أتقدم لعدالتكم بهذه الشكوى للتكرم بالإطلاع وسرعة التصرف من لديكم تجاه محكمة شرق الأمانة للبحث عن ملف قضيتي وإحالة من تسبب في إخفائه وضياعه إلى الجهات المختصة لأن هذه بادرة خطيرة قد تسبب تفاقم المشكلة وتؤدي إلى عواقب وخيمة لاسيما وقد حصلت هذه الجريمة في صرح العدالة (محكمة شرق الأمانة) التي التجأت إليها لطلب العدل والانصاف.

حوادث السير في اليمن تودي بحياة أكثر من 31 ألف شخص خلال 13 عاماً

صنعاء/سبأ

تسببت حوادث السير في اليمن منذ العام 2000م وحتى العام الماضي في وفاة 31 ألفاً و458 شخصاً من مختلف الفئات العمرية.

وأضحت إحصائية مرورية أعدها مركز الإعلام الأمني أن تلك الحوادث البالغة 157 ألفاً و89 حادثة سير أدت إلى اصابة 210 آلاف و932 شخصاً وتسببت في خسائر مادية قدرت بـ34 ملياراً و720 مليوناً و909 آلاف ريال.

وأشارت الإحصائية إلى أن ما يزيد عن 70% من حوادث السير المسجلة منذ مطلع الألفية الثالثة وحتى العام الماضي كانت بسبب الأخطاء البشرية وأن السرعة الزائدة كانت في مقدمة أسباب وقوع تلك الحوادث.

أبناء جبلة يناشدون وزير الداخلية

ناشد أبناء ووجهاء وأعيان مديرية جبلة محافظة إب وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر محمد قحطان من تجاهل الأجهزة الأمنية في المحافظة في قضية مقتل محمد أحمد المتوكل، أحد أبناء المديرية، وإصابة أربعة من أقاربه بإصابات بالغة، إثر تعرضهم للإعتداء من قبل المدعو عبدالحميد الشبيبي في أحد شوارع مدينة إب، وذلك بعد طلبه من البحث الجنائي بالمحافظة تنفيذ الأوامر القهرية الصادرة ضده، ولكن فوجئنا بإخلاء سبيله من قبل البحث الجنائي، دون مسوغ قانوني، الأمر الذي شجّعه على ارتكاب جريمته..

مناشدين الأخ وزير الداخلية إصداره للجهات المعنية بسرعة القبض على المذكور وإيصاله إلى الجهات القضائية.

حق الرد

وصل إلى مقر الصحيفة خالد قائد بادي وقد أوضح حول ما نشرته الصحيفة في عدد الأحد الماضي أن ما نشر غير صحيح وأن ما قدم محض افتراء وتلفيق الهدف منه تشويه سمعة القائمين على تحصيل ضريبة مبيعات القات كونه المسؤول عن سوق الرقاص بالعاصمة صنعاء.. وطالب خالد بادي والعاملون في سوق الرقاص وسائل الإعلام التحري في نشر أي أخبار أو مواضيع صحفية خاصة وأن هناك أشخاصاً مغرضون هدفهم التقرب إلى بعض المسئولين والحصول على مناصب ولو على حساب الآخرين.

وقال بادي إن ما الأخ محمد علي البوني مدير إدارة ضرائب القات بالأمانة يعد من أفضل المسؤولين في تعاملاته مع الموظفين.

وسط أمانة العاصمة

مركز تحفيظ مهدد بالانهيار على رؤوس الطالبات

يكاد سقف مركز الإسراء لتحفيظ القرآن الكريم أن يسقط على رؤوس 140 طالبة يتلقين دروساً في تحفيظ وتجويد القرآن، كما تعاني جدران المركز الواقع في مديرية الثورة منطقة الجراف من تصدع واضح بسبب عوامل التعرية خاصة الأمطار التي سرعان ما تؤثر على المباني الشعبية.

المركز المكون من أربع غرف وصالة متوسطة مبني بالطريقة الشعبية ويعاني من ضعف في جميع مكوناته، وتنظم فتيات المركز حملة تبرعات لإعادة البناء تفادياً لوقوع حادث مؤلم أو إغلاق المركز وحرمان مئات الطالبات من حفظ وترتيل كتاب الله.

ندعو أهل الخير والاقتدار للمساهمة في عدم إغلاق المركز من خلال إعادة تأهيله.

للتواصل 777001001